القائممقام يهدد بإحالة المواطن الذي يمتنع عن دفع رواتبهم إلى المحاكم

صافرات الحراس الليليين تعود من جديد في أزقة الحلة

□ الحلة / إقبال محمد

باشرت الحكومة المحلية في محافظة بابل بإعادة العمل بقانون الحراس الليليين، وفق شروط أقرها مجلس المحافظة، فيما ستتولى قيادة شرطة بابل وقائممقام الحلة تنفيذ القانون تحت إشراف الحكومة المحلية. وقالت رئيسة اللجنة القانونية في مجلس المحافظة أحلام راشد الحمد لـ"المدى": إن المجلس شرّع قبل فترة قانون الحراس الليليين بهدف فرض الأمن وحماية المواطنين وممتلكاتهم، وحدد شروطا وآليات لعمل الحراس.

تظاهرة سابقة للحراس الليليين.. ارشيف

وأضافت أنه "سيتم تخصيص رواتب للحراس بموجب وصولات جباية أموال من المواطنين وأصحاب المحال التجارية ولكل مستفيد من الحراسة الليلية"، مشيرة إلى أن "القانون تضمن مجموعة كبيرة من المواد التي تضمن حقوق واستحقاقات الحارس، منها عند إصابته يتم إحالته إلى لجنة طبية مختصة لغرض تحديد الضرر ونسبة التعويض المالي له وإدراج اسمه ضمن قانون العمل والضمان الاجتماعي".

ولفتت الحمد إلى أن "الضرورات الأمنية هي التي أجبرت مجلس المحافظة على اتخاذ هذا القرار".

واستدركت رئيسة اللجنة أن القانون يتضمن مادة تلزم مديرية شرطة بابل بتقديم جميع التسهيلات للحراس الليليين وتجهيزهم بالسلاح خلال ساعات الحراسة، وفقا لضوابط متفق عليها.

من جانبه، أعلن قائممقام مدينة الحلة صباح الفتلاوي أنه وفقا لقرار مجلس محافظة بابل تم تعيين عدد من الحراس الليليين في بعض أحياء مركز مدينة الحلة وباشروا بأداء واجباتهم، عادا اتخاذ المجلس لهذا القرار بأنه "متميز".

وبين الفتلاوي أن المحافظة أصدرت أوامر إدارية لتطبيق قرار مجلس المحافظة وقد تقدم العشرات للعمل كحراس ليليين في أحياء الحلة، مبينا أنه سيتم إجراء القرعة بينهم في مبنى القائممقامية ورفع الأسماء الفائزة عن كل حي إلى ديوان المحافظة للمصادقة عليها.

وذكر بأن تقديم الطلبات كان عن طريق مختاري المحلات السكنية ومراكز الشرطة، مؤكدا أن عددا من هؤلاء الحراس باشروا بأعمالهم، لافتا إلى أنه سيتم تزويد الحراس بزي موحد، وستتولى مديرية الشرطة مراقبة التزام الحراس بأوقات العمل.

الفتلاوي أوضح أنه سيتم توزيع الحراس الليليين على الأحياء السكنية بواقع حارس واحد لكل ١٠٠ دار، يشرف على حمايتهم وتسجيل أية حالات مشتبه بها، مضيفا أن السلاح لم يحسم موضوعه مع مديرية شرطة بابل حتى الآن.

لكن الفتلاوي رجح حصول إشكالات ومعوقات بخصوص رواتب الحراس الليليين، موضحا "وفقا للقانون سيتم جباية الرواتب من أصحاب الدور والمحال التجارية، ومن المحتمل أننا سنواجه مشاكل ومعوقات مع بعض المواطنين الذين سيرفضون دفع المبالغ المخصصة للحراس".

وكشف أن الكثير من الأهالي أعلنوا امتناعهم ورفضهم جباية أي مبالغ منهم، مشيرين إلى أن "رواتب الحراس الليليين من واجب الحكومة، ونحن لا نملك صلاحيات إجبار المواطن على دفع رواتب الحراس الليليين ولكن سيتم إحالة المواطن الذي يمتنع عن دفع الجباية، إلى المحاكم بسبب مخالفته التعليمات"، بحسب ما ذكر.

إلى ذلك، قال مختار محلة الكراد نعمة حوري لـ"المدى": إنه تم تطبيق قرار الحراس الليليين في محلته بواقع أربعة حراس، مؤكدا على دور الحراس الليليين في مساعدة قوى الأمن الداخلي بحماية المنازل والمحال التجارية وغير ذلك من اللصوص والعابثين.

وأفاد حوري بأن عمل الحراس الليليين يبدأ من الساعة السابعة مساء إلى الخامسة فجرا، مطالبا بتزويد الحراس "بأسلحة خفيفة بدلا من الصافرات التي الغرض منها تأكيد وجودهم في الأزقة". وكان عدد من أهالي محافظة بابل قد عبروا عن سعادتهم بعودة الحراس الليليين لتأمين الحماية لمناطقهم وممتلكاتهم، إلا أنهم طالبوا الحكومة المحلية بتهيئة كل المستلزمات الضرورية لهم من زي موحد وتجهيزهم بأسلحة خفيفة، وأن تتولى دفع رواتبهم بدلا من جبايتها من المواطن الذي يعاني من الكثير من الضغوطات الاقتصادية.

ذي قار تكشف عن إحالات لشركات في القائمة السوداء

تبادل الاتهامات في البصرة حول تلكؤ المشاريع الخدمية

□ البصرة / إبراهيم ناصر

أثار تلكؤ العمل في بعض المشاريع الخدمية بمحافظتي البصرة وذي قار، موجة من تبادل الاتهامات بين عدد من المسؤولين المحليين، فيما ألمح مسؤولون محليون إلى وجود "محسوبية" وراء إحالة مشاريع مهمة إلى شركات مدرجة ضمن القائمة السوداء. واتهم رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس محافظة البصرة غانم عبد الأمير، مدير قسم العقود الحكومية في ديوان المحافظة بالمسؤولية عن تلكؤ عدد من المشاريع الخاصة وعدم إحالتها للتنفيذ. وقال عبد الأمير في تصريح لـ"المدى": إن "مدير قسم العقود الحكومية في ديوان المحافظة تسبب بتأخير إعلان وإحالة عدد من مشاريع عام ٢٠١١، ما أدى إلى تلكؤ تنفيذها"، مضيفا أن "المدير لم يتخذ أي إجراء بحق الشركات المتلكئة منذ سنوات رغم العديد من المخاطبات التي وجهها مجلس المحافظة بهذا الخصوص". وكانت محافظة البصرة، قد قررت سحب عدد من المشاريع غير المنجزة من الشركات التي أحيلت إليها منذ سنوات بعد تجاوز المدة القانونية لتنفيذها. وفي محافظة ذي قار، انتقد نائب رئيس مجلس المحافظة عبد الهادي موحان بعض الشركات الأجنبية التي تحصل على مشاريع في العراق وخاصة في الجنوب، فتعمل على بيع تلك المشاريع بالباطن لشركات عراقية. وبين موحان لـ"المدى" أن "هناك دورة للأموال العراقية بطريقة عجيبة من خلال المشاريع التي تنفذ، إذ أن بعض الشركات الأجنبية تأخذ المشروع ثم تحيله إلى شركة محلية وتتقاضى أموالا كبيرة دون وجه حق". وزاد "هذا الأمر يعد هدرا كبيرا للمال العام وعلى الحكومة الاتحادية أن تتخذ إجراءات حازمة ضد كل شركة أجنبية تقوم بذلك". فيما كشفت مصادر في ديوان مجلس محافظة ذي قار لـ"المدى" عن وجود "محسوبية ومنسوبية في إحالة المشاريع إلى الشركات، وهناك شركات كانت ضمن القائمة السوداء وتابعة إلى أحزاب وشخصيات عامة معروفة استطاعت أن تحصل على مشاريع مهمة".

وأضافت المصادر التي طلبت عدم الكشف عن اسمها، أن "هناك مسؤولين كبارا لهم أذرع ببعض الشركات ونسب مالية تؤخذ بالخفاء، وأن التغيير الذي أجراه محافظ ذي قار طالب الحسن مؤخرا في تشكيلة أغلب اللجان الخاصة بإحالة المشاريع وتغيير رئيس قسم العقود الحكومية في المحافظة جاء لتلافي هكذا حالات"، على حد قولها.

بعضهم يدرس خارج البلاد

مسؤولون يعتبرون انتظام أعضاء المجالس المحلية بالدراسة مخالفة قانونية وشرعية

□ كربلاء / المدى

تساءل مواطنون في كربلاء عن قانونية قيام العديد من المسؤولين في مجالس المحافظات والأقضية والنواحي، بإكمال دراساتهم الجامعية أو العليا خلال الدورة الانتخابية، فيما أكد مسؤولون أن ذلك غير قانوني ودعوا الجامعات إلى تزويدها بأسماء هؤلاء لاتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم. ويقول المواطن ستار الهاشمي في حديثه لـ"المدى": إن الكثير من المسؤولين يكملون دراستهم سواء الأولية أو العليا، "ولا أحد يعلم لماذا الآن يكملون دراستهم والتي تتم دائما في الكليات والجامعات الأهلية التي تضمن النجاح بدرجة تزيد على ١٠٠٪، لأن ما يهم هذه الكليات هو المردود المالي"، بحسب تعبيره.

فيما يشير المواطن حميد هاشم إلى أن "المشكلة ليست في إكمال الدراسة فهذا من حقهم، ولكن لماذا التوقيت أثناء الدورة الانتخابية التي رشح لها لكي يقدم الخدمة العامة وليس للتحصيل العلمي".

ويضيف "المسؤول المحلي يشغل وظيفة عامة وليس اعتيادية"، لافتا إلى أن "الكثير من هؤلاء لا يحصلون على إجازة دراسية، وكما نعلم الدراسة تتطلب الانتظام بالدوام الدراسي، خاصة وأن البعض منهم يدرس خارج البلاد"، ملمحا إلى أنه "أما أن الكلية أو الجامعة الأهلية تمنح الشهادة لهم دون دراسة أو أنهم لا يلتزمون بالتواجد في أماكن عملهم لحضور الدروس".

بدوره يؤكد نائب رئيس مجلس محافظة كربلاء المهندس نصيف الخطابي في حديثه لـ"المدى" أن "إكمال الدراسية الجامعية خلال الدورة الانتخابية يعد مخالفة للنظام الداخلي لمجلس المحافظة، ونحن حريصون على تطبيق القانون ولا نسمح بأي خرق من أية جهة كانت أو من عضو كان".

ويبين "إذا كان هناك خرق معين فعلى الجهة التي تدعي ذلك أن تقدم ما لديها من أدلة حقيقية لنتعامل معه ذلك العضو قانونيا"، مضيفا "ومن يريد التأكد عليه الذهاب إلى الجامعات العراقية لمعرفة أسماء الأعضاء الذين انخرطوا في الدراسة".

عضو مجلس المحافظة طارق كطيفة الخيطاني، عد "إكمال العضو الدراسة مخالفا للشرع والقانون واليمين الذي أداه لخدمة الشعب طوال الدورة الانتخابية، فهو استغلال للمركز والوظيفة لأغراض شخصية".

ويشدد الخيطاني "لابد من العضو أن يكون أكثر حرصا على أداء الوظيفة العامة من البحث عن شهادة جامعية بإمكانه الحصول عليها بعد انتهاء الدورة الانتخابية وليس أثناءها، فهذا مخالف للنظام الداخلي لعمل مجالس المحافظات".

من جهته، أفاد الخبير القانوني هاتف الموسوي بأن "أعضاء مجالس المحافظات لا يحق لهم الحصول على إجازة دراسية"، موضحا أن "وظيفة أعضاء هذه المجالس هو الإسراع بتقديم الخدمات لكونهم الأقرب للجمهور وبإمكانهم التعرف على المشاكل المحلية والعمل على تخفيف معاناة المواطنين".

وأضاف الموسوي في حديثه لـ"المدى" أن وظيفة أعضاء المجالس المحلية ليس فقط تقيم الخدمات "بل أيضا تبسيط الإجراءات وتقلص الروتين، كما أن قربهم من المواطنين يسهم باكتشاف الطاقات الإبداعية لدى المواطنين".

ولفت إلى أن "المشرع العراقي قصد تحقق هذه الأهداف، فهو لم يكتف باعتبار أعضاء مجالس المحافظات مكلفين بخدمة عامة يقدمونها مجانا أو بمقابل بسيط لتغطية نفقات التنقل فحسب كما هو الحال في فرنسا وبريطانيا، بل زاد المشروع على ذلك الوصف وخرج عن المألوف في العالم حينما منح لهم راتبا بدرجة مدير عام فضلا عن المخصصات الشهرية".

ويبنه الخبير القانوني أنه "وفقا لهذا النهج الإداري والتشريعي الخاص، بات على أعضاء المجالس في المحافظات أن يعملوا طوال أيام الأسبوع ولا يتركوا العمل إلا في العطل الرسمية و(أيام الصمت) التي يحدده النظام الداخلي لكل مجلس".

وتابع بالقول: إن "قانون مجالس المحافظات النافذ، أوجب على الدائرة التي يترشح أحد موظفيها لعضوية المجالس المحلية، أن توافق على منحه تفرغا ليؤدي أعمال المجلس حينما يتم انتخابه"، مؤكدا أنه وفقا للقانون فإن "عضو مجالس المحافظات أو الأقضية والنواحي لا يحق له أن يتمتع بإجازة دراسية أو يترك بعضا من ساعات العمل لأغراض الدراسة طيلة مدة الدورة الانتخابية، وكل من انخرط في الدراسة يعد مخالفا للقانون وللأمانة"، على حد قوله.

توصيات بزيادة محطات الرصد الجوي للحد من العواصف الترابية

النجف / عامر العكايشي

أوصت ندوة علمية عقدتها جامعة الكوفة للحد من العواصف الترابية في البلاد، بضرورة التنسيق مع دول الجوار لتبادل المعلومات المناخية والخبرات الجامعية، وإنشاء محطات للأنواء الجوية للمحافظات الحدودية للهضبة الغربية وتوفير الكوادر المتخصصة في عمليات الرصد المناخي.

وقال مدير إعلام الجامعة علي الرواف لـ"المدى": إن قسم الجغرافية في كلية التربية للبنات بجامعة الكوفة عقد ندوة علمية تحت عنوان (العواصف الغبارية في العراق وتأثيراتها البيئية)، شارك فيها عدد من العلماء والباحثين من مختلف الجامعات العراقية، إلى جانب متخصصين من دوائر ومؤسسات الدولة، لمناقشة ظاهرة العواصف الترابية التي تضرب البلاد بين وقت وآخر.

وأضاف أن ٣٤ بحثا علميا ألقي خلال الندوة، توزعت على ثلاث جلسات، وتناولت أسباب هذه العواصف الغبارية التي يتعرض لها العراق وانعكاساتها على البيئة بشكل عام، والإنسان وأنشطته الاقتصادية بشكل خاص.

وبين أن الندوة خرجت بعدة توصيات تتطلب السرعة في تطبيقها على المدى القصير لتشكل حجر الأساس في التقليل والحد من تأثير العواصف الغبارية، مشيرا إلى أن أبرز التوصيات أكدت على ضرورة التنسيق مع دول الجوار في تبادل المعلومات المناخية التي لها علاقة كبيرة في وضع دراسات عن أسباب نشوء هذه العواصف.

وتابع بالقول: كما تضمنت التوصيات تبادل الخبرات بين الجامعات العراقية والإفادة من المؤتمرات العلمية والندوات المختصة بالبيئة، مضيفا أن المجتمعين أكدوا على التوسع بإنشاء محطات للأنواء الجوية للمحافظات الحدودية للهضبة الغربية، وتوفير الكوادر المتخصصة في عمليات رصد العناصر المناخية وان لا يكون دورها محدد بتسجيل عناصر المناخ فقط وإنما في أن تكون مؤسسات استشارية وإرشادية لرصد مثل هذه الظواهر والتنبؤ بها.

وزارة الهجرة والمهجرين

إعـــــلان

تعلـن وزارة الهجرة والمهجرين من خلال فروعها في المحافظات (كركوك, كربلاء المقدسة, بابل) لرعاياها من النازحين والعائدين من النزوح الداخلي (حصريا) عن البدء بالتسجيل للحصول على الوحدات السكنية في المجمعات السكنية :

١- (بنجة علي, صيادة) في محافظة كركوك .

٢- (الحيدرية) في محافظة كربلاء المقدسة .

٣- (كص وسويلم) في محافظة بابل .

والمنفذة من قبل وزارة الاعمار والاسكان , فعلى الراغبين بشراء تلك الوحدات السكنية مراجعة الفروع المذكورة لغرض الاطلاع على الشروط الخاصة وتقديم الطلبات , علما أن عدد الشقق السكنية محدود وسيكون الحصول عليها تنافسيا وبالتفاضل وحسب الضوابط الموضوعة من قبل وزارة الهجرة والمهجرين , وأن آخر موعد للتقديم هو نهاية الدوام الرسمي ليوم الاحد المصادف ١٧ / ٦/ ٢٠١٢.

د . الادارية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ

صدق الله العظيم

نـــعـــي

تلقينا ببالغ الأسى نبأ وفاة

السيد ساجد العبودي

والد القاضي قاسم العبودي

في الوقت الذي نعزي انفسنا، نسال الله ان يلهم اهله وذويه الصبر والسلوان وان يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته

إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ

نهلة النداوي

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح